مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٩٧٤/٨/٩

النص الكامل لتقرير الســادات عن تطوير الاتحــاد الاشتراكى

● العضـوية اختيـارية للأفـراد وجماعيـة للتنظيمـات ● تعـدد الاتجـاهات داخـل التحـالف

طرحت الورقة التى أعـــدها الرئيس أنور السادات، لتطوير الاتحاد الاشتراكى العـربى ، عـددا من المقترحات الهـامة والجـديدة ، وقـدمت تقييمـا تاريخيـا وموضـوعيا لتجربة الاتحـاد الاشتراكى بسلبياتها وايجابياتها .

وقد حـددت الورقة ، التى تم توزيعها أمس على القيـادات السياسية تمهيـدا لمناقشـتها شـعبيا ، عـدة اتجـاهات اسـاسية أهمهـا :

الرئيس السادات

●● ان طريق التقدم والتنمية أمام شعبنا ، لا يمكن الا أن يكون طريقا اشتراكيا .

●● أكد تاريخ شعبنا النضالى ، أن الوحدة الوطنية ، هى الاطار الحتمى لنجاح العمل الوطنى ، وصيانة هـذه الوحدة تكون بالتسليم بامور ثـلاثة ، هى : تحقيق الاجماع حول المصـالح الوطنية المشتركة، اتفاق اطراف التحالف على حـل المناقضات سلميا داخـل الاتحاد ، حرية الراى داخل التحـالف هى البديل الوحيد لابداء الراى خارجه .

●● ثلاثة امور ترجع اليها المعوقات التى صادفت تجربة الاتحاد الاشتراكى ، وهى : اسلوب تحقيق التجمع الكبير داخل التنظيم ، الخلط بين اسـلوب الحزب الواحد واسلوب التحـالف ، وعلاقة التنظيم السياسى بالسلطة ، ثم سرية التنظيم الطليعى .

وقد تحددت اتجاهات التطوير داخل الاتحاد كما اقترحها الرئيس حـول قضيتين أساسيتين ، هما : عضـوية الاتحاد الاشتراكى ، وحتمية تعـدد الاتجاهات فيه .

وطرحت الورقة عدة مقترحات محددة حول اتجاهات تطوير الاتحاد ، أهمها :

● فى قضية العضوية ، ركزت على ضرورة رد الطبيعة الاصلية للعضـوية كعضوية اختيارية ، مما يستدعى الغاء كل النصوص التى تجعل من عضـوية الاتحاد شرطا لتولى منصب أو الصعود لقيادة عمل نقابى أو اجتماعى ، كمـا يستدعى عـدم فرض العضـوية على المواطنين بطريق غير مباشر .

● كما ركزت على ضرورة الاخـذ بفكرة العضـوية الجماعية للنقـابات والمنظمات الجماهيرية لكى نستطيع أن ننضم بكامل أعضـائها ، مما يحل ديموقراطيا مشكلة علاقة هذه التنظيمات بالاتحاد ، ويجعل لمنتميها حقا مباشرا فى التعبير عنها .

● وفى تعدد الاتجاهات ، طرحت الورقة المبادىء التالية :

— ضرورة توافر ممارسـة الحـوار الديمقراطى فى ظل التزام عضو الاتحاد بالمبادىء الاساسية لثورة ٢٣ يوليو ، والحفاظ على صيغة التحالف والسـعى لصيانة الوحدة الوطنية عن طريق الحلول السلمية لمشكلات الصراع الاجتماعى ، واحترام رأى الاغلبية بعد المناقشـة الحرة .

— من حق كل مواطن بقبل هـذا الالتزام ، أن يحصل على عضـوية الاتحاد ، ودون الالتفـات للتصنيفات الشائعة [يمينى ويسارى] كاتهام ، وفى هذا « فنحن نرفض بشدة دعاوى الثورة المضادة التى تريد تصفية منجزات الشعب المصرى والعودة به الى ماقبل ١٩٥٢ ، كما نرفض الدعاوى اليسـارية المغامرة التى تنكر ثورية هذه الانجازات »

وأكدت الورقة على وجوب مراعاة المبادىء التالية :

- الاهتمام الخاص بالوحدة الجماهيرية والاساسية كقاعدة للتنظيم
- الاخذ بقاعدة التمثيل النسبى للوحدات الاساسية والجماهيرية فى مؤتمرات الاقسام والمراكز .
- المؤتمر القومى أساس التنظيم كله .

وفى تشكيل المؤتمر ، قدم الرئيس اقتراحا بأن يضم نوعين من الاعضاء : مندوبون منتخبون مباشرة من الاقسام والمراكز ولهم الاغلبية المطلقة فى المؤتمر ومندوبون منتخبون بشكل آخر يضفى عليهم تمثيلا جماهيريا واضحا مثل أعضاء مجلس الشعب وقيادات التنظيمات الجماهيرية .

وفيما يلى نص الورقة التى طرحها الرئيس السادات لتطوير الاتحاد الاشتراكى .

ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى

نص الدستور فى مادته الخامسة على أن :

« **الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة** » .

فالاتحاد الاشتراكى بنص الدستور ذاته جوهر وشكل . أما الجوهر فهو تحالف قوى الشعب العامل ، وأما الشكل فهو التنظيم السياسى بعناصره المختلفة التى يحددها قانونه الاساسى . واذا كانت تجربة الاتحاد الاشتراكى العربى لم تؤت كل الثمار المرجوة منها رغم اعادة التشكيل عدة مرات ، فان التحليل الموضوعى يفضى الى أن مرجع ذلك الى عيوب فى الشكل ، أى فى التنظيم السياسى ، وليس الى قصور فى الجوهر وهو فكرة التحالف . ولهذا جاء فى ورقة اكتوبر :

نحن نعلم أن الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديموقراطية لا تمارس فى فراغ بل لابد من اطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التى تخص أمور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهكذا ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . واننا فى معركة ابنائه والتقدم لاحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فاننى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب . ولكننى ايضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الرأى ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فاننى حريص على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها » .

تركيز الاهتمام على الوحدات الأساسية باعتبارها قاعدة التنظيم

تأجيل تشكيل الجهاز السياسى للاتحاد الى مرحلة مقبلة

تطبيق مبدأ التمثيل النسبى للوحدات الأساسية فى مؤتمرات المراكز

مقترحات لتطوير الاتحاد وتنشيطه

ان تقييم تجربة الاتحاد الاشتراكى ليس ترفا عقليا ، وانما هو فى المقام الاول عملية سياسية تستهدف اكتشاف الوسائل لتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى من حيث التنظيم وأسلوب العمل ليتمكن من الاستجابة الكاملة للدور الاساسى الذى يجب أن يؤديه فى حياة البلاد فى مرحلة ما بعد اكتوبر ،

مرحلة البناء والتقدم ..

والنقد دائما سهل وميسور ، وهو حين يتوخى الموضوعية والنظرة الشاملة يلقى الضوء على العيوب والمعوقات ويحللها ويردها الى أسبابها العامة ، ولكن كل ذلك على أهميته لا يكفى بل لابد من تجاوزه بالجهد الفكرى البناء الذى يطرح الحلول العملية التى تكفل تجاوز أخطاء الماضى . ولقد تعرض الاتحاد الاشتراكى العربى لكثير من النقد حتى لقد انتهى البعض الى التشكيك فى التجربة من أساسها والتخلى ضمنا عن فكرة التحالف بالدعوة الى تكوين الاحزاب ولكن ما أقل ما طرح فى المناقشة من حلول ايجابية .

ان الايمان بالوحدة الوطنية فى اطار تحالف قوى الشعب العامل يفرض علينا الاجتهاد فى تبنى التنظيم السياسى الذى يعبر بحق عن هذا التحالف ، والوحدة الوطنية تبقى فكرة مجردة اذا لم تتجسد فى شكل تنظيمى يعمقها ويطورها ويدافع عنها ، كما أن الحرية السياسية التى ندعو لها لا تمارس فى فراغ ، بل لابد لها من اطار يضمن لها المسئولية والفعالية ، فالرأى السياسى لا يكتسب وزنا الا بقدر ما تتبناه الجماهير ، ومن يتعامل مع الجماهير فى اطار منظم يقدر عادة مسئولية ما يطرح عليها من آراء .

لكل ذلك كان تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ضرورة تمليها اعتبارات الوحدة الوطنية وضرورات الديموقراطية السياسية فى الوقت ذاته

وفى ضوء ما انتهى اليه تقييم التجربة من تحليل لاسباب القصور والنقص يمكن أن نكتشف اتجاهات التطوير .

اولا ــ قضايا العضوية ..

ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى لحركة الجماهير الشعبية .. ولذلك فانه يجب أن يستهدف جذب اوسع الجماهير لعضويته .. ولاشك أن عدد الاعضاء الذين ينجح فى ضمهم مقياس أساسى لنجاح عمله كله ، ولكن ثمة أمورا لابد من مراعاتها :

① لا يمكن ان يتحقق اتساع قاعدة العضوية عن طريق فرض العضوية على المواطنين بطريق غير مباشر .

ولذلك يجب ان ترد لعضوية الاتحاد الاشتراكى طبيعتها الاصلية كعضوية اختيارية . ولكى يتحقق ذلك لابد من الغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لتولى منصب او للترشيح لمسئولية انتخابية او للتصدى لقيادة العمل النقابى او الاجتماعى .

ان الدستور يقول فى المادة ٤٠ :

« المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة » والان وقد استقر نظامنا السياسى والاجتماعى ، لم يعد هناك اى مبرر للتمييز بين المواطنين من حيث حرية ممارسة حقوقهم السياسية او النقابية او نشاطهم الاجتماعى . فالقانون ينظم تلك الحقوق والانشطة ، والجماهير كفيلة بحسن اختيار ممثليها .

واذا كنا مؤمنين هنا بالتفاف الجماهير حول مبادىء ٢٣ يولية وتمسكها بالوحدة الوطنية ، فلابد ان نثق انها كقاعدة عامة لن تنتخب لقيادتها عناصر تعادى هذه المبادىء او تحاول النيل من الوحدة الوطنية . وحتى اذا نجح فى الانتخابات النقابية وما فى حكمها من وقت لاخر عناصر من هذا النوع ، فان الخطر الذى يمثله ذلك اقل بكثير من خطر تصنيف المواطنين الى مواطنين من الدرجة الاولى ومواطنين من الدرجة الثانية . وبالغاء النصوص المشار اليها نحقق بالاضافة الى ذلك نتيجتين على اهلى قدر من الاهمية :

☐ **الاولى** : انه لن يسعى لعضوية الاتحاد الاشتراكى الا الراغب فى الاشتغال بالقضايا العامة الذى يأنس فى نفسه القدرة على العطاء للجماهير ، وليس من يرغب فى السيطرة عليها .

☐ **والثانية** : ان الاتحاد الاشتراكى يصبح مطالبا بالعمل الحثيث على زيادة عدد اعضائه ، ويصبح ضم اعضاء جدد من المقاييس الاساسية لنشاط وحداته ومختلف مستويات تنظيمه .

وبعبارة اخرى نرتقى بنوعية العضوية وبمستوى العمل السياسى فى الوقت ذاته .

العمل السياسى الحقيقى

② ونجاح الاتحاد الاشتراكى فى اجتذاب الاعضاء سيتوقف على مدى احساس المضو بجدوى عضويته وبأمن تلك العضوية . فالعضوية التى لاتعنى الا حق انتخاب لجنة الوحدة السياسية لا تكفى لاجتذاب العناصر الايجابية ، وانما يجذب تلك العناصر الى الاتحاد الاشتراكى أن يتيح لها التنظيم فرص عمل سياسى حقيقى يمارسه كل عضو فيه ، وليس المستويات القيادية وحدها

يجب ان تعنى العضوية ان لصاحبها اطارا تنظيميا يجتمع فى فترات دورية يناقش فيه ما يشغله من قضايا ويبدى داخله ما يعن له من آراء ، كما ان عليه ان يؤدى اعمالا محددة فى خدمة الجماهير وتعبئتها ، ودعم التنظيم السياسى ..

وعلى ذلك ، فلذا كنا نريد تنظيما سياسيا حيا فلابد من أن نجعل العضوية « العاملة » عاملة بالفعل ، وليست مجرد بطاقة تسدد عنها الاشتراكات من وقت لاخر ، ويرتبط بهذا أوثق الارتباط أن نحيط العضوية بضمانات تنظيمية تحمى العضو من ان يفقدها بسبب رأى ابداه ، أو أن ينصل دون تحقيق أو مواجهة أو حق فى أن يرفع أمره الى مستوى أعلى يعيد النظر فيما اتخذ ضده من اجراءات .

ان شرعية التنظيم الداخلية تقابل سيادة القانون فى المجتمع . والتنظيم السياسى الذى يناضل من اجل سيادة القانون لابد ان يبدأ باحترامها فى داخله

العضوية الجماعية

③ وعلينا من ناحية اخرى ان نأخذ بفكرة العضوية الجماعية فى الاتحاد الاشتراكى ، فالتنظيمات الجماهيرية مثل النقابات العمالية والمهنية يمكن أن تنضم بكامل أعضائها .

ان فكرة الوحدة الوطنية كما سبق أن قلت تتحقق عمليا فى البلاد المختلفة بأشكال مختلفة ، ونحن حين فكرنا فى صيغة التحالف ، ولم نأخذ بفكرة الجبهة الوطنية ، كان مرجع ذلك عدم وجود الاحزاب الوطنية الجماهيرية التى يمكن أن تكون الجبهة . ولكن الجبهات الوطنية تضم فى العادة الى جانب الاحزاب التنظيمات الجماهيرية ، ونحن فى مصر لدينا تنظيمات جماهيرية قوية وعريقة وأخرى فى مرحلة التكوين والتطور ، ومن الطبيعى أن يكون لهذه التنظيمات حق الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى .

وعضوية التنظيمات الجماهيرية تحل بشكل ديموقراطى مشكلة علاقة الاتحاد الاشتراكى بها ، فبدلا من التدخل فى شئونها أو اعتبارها تنظيمات مساعدة أو اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى فى قياداتها ، تشارك تلك التنظيمات فى بناء الاتحاد الاشتراكى وتمثل داخله بقياداتها المنتخبة انتخابا حرا . وهى بذلك تشترك فى اعداد ما يصدره الاتحاد الاشتراكى من قرارات وتوجيهات ولا تتلقاها كأوامر علوية لا تدرى عن خلفياتها شيئا .

وبهذا يصبح لدينا فى الاتحاد الاشتراكى نوعان من العضوية :

☐☐ عضوية فردية مباشرة ترتب على من يحملها أعباء ومسئوليات وتوفر له حقوقا وضمانات .

☐☐ وعضوية غير مباشرة تعبر عن نفسها داخل الاتحاد من خلال قيادات تنظيماتها المنتخبة والتى تمثل فى مستويات التنظيم السياسى المختلفة .

وهذا الحل يؤكد من ناحية اخرى الطابع الجماهيرى الواسع لعضوية الاتحاد ، ويحول دون تحوله الى حزب ويمكن هنا ان نقرر مبدأ أن كل تنظيم جماهيرى يمارس نشاطا نقابيا أو اجتماعيا على المستوى القومى بوسعه أن يطلب الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى . وفى مقدمة تلك التنظيمات النقابات العمالية والمهنية والاتحاد التعاونى المركزى ، ومنظمة الشباب ، والتنظيم النسائى .

ثانيا ـ تعدد الاتجاهات :

ان نفى فكرة الحزب الواحد لا يناكدالا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى . لقد رصنا على تصفية مراكز القوى التى جعلت من التنظيم السياسى جهازا بيروقراطيا لخدمة طموحها للتسلط ، ونحن نرفض ـ كما اكدت فى اكثر من مناسبة ـ ان نسيطر على الاتحاد الاشتراكى فئة واحدة من قوى الشعب العامل ، لان مثل هذه السيطرة تحوله عمليا الى حزب فى خدمة تلك الفئة . وتعدد القوى الاجتماعية التى يتكون منها التحالف لابد أن ينعكس فى تنوع الاتجاهات التى تظهر فى الاتحاد الاشتراكى والا كف التنظيم السياسى عن أن يمثل حقيقة التحالف . والامر هنا لا يقتصر على مجرد حرية الاراء الفردية التى تضيع فى خضم المناقشات ، وانما يجب ان يتولد لدى كل من قوى التحالف الاحساس الصادق بأن صوتها مسموع داخله ، ولكننا فى المقابل لا نريد أن يكون الاتحاد الاشتراكى حلبة صراع حاد بين المصالح الضيقة لقوى اجتماعية متناقضة ، وانما نريده أن يكون بوتقة حوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة . وبعبارة اخرى لا نريد أن يكون وجود قوى التحالف فى اطار تنظيم سياسى واحد مجرد وجود مع انغلاق كل قوة على نفسها ولكننا نريده أن يكون تفاعلا حيا بين اعضاء التنظيم المنتمين الى تلك القوى يؤدى الى ظهور اتجاهات واضحة حول المسائل الخلافية .

ان بعثرة الاراء الفردية تسلب التنظيم دوره فى تحديد اتجاهات الاعضاء وتجعله يقنع فى هذا المجال بما يسمى بتقارير « الرأى العام » . وتحديد الاراء على أساس قوى محض لابد أن يفضى الى تغليب نقاط الخلاف على نقاط الالتقاء ، وتغليب المصالح الفئوية على المصالح الوطنية المشتركة .

والعمل السياسى الجاد هو الذى ينظم المناقشات ويضمن للاراء حرية التداول داخل التنظيم ويبرز نقاط الاتفاق ، ثم يبلور الاتجاهات حول نقاط الخلاف ، ثم ينجح فى بيان اى الاتجاهات يحظى بتاييد اغلبية الاعضاء .

اننا بهذا وحده نخرج التنظيم السياسى جذريا من سلبيات الماضى وجموده ، وندفع بالحياة فيه دفعا ونرد اليه مفهومه الاصيل كاطار للتحالف ، وبهذا وحده يمكن أن نأتى بالجديد من حيث تطوير الاتحاد الاشتراكى وتنشيطه .

شـــروط الحـــوار الديمقـــراطى

ولممارسة الحوار الديموقراطى الذى يبلور الاتجاهات داخل التنظيم السياسى لابد من مراعاة الامور التالية :

① ان عضو الاتحاد الاشتراكى مواطن ملتزم . فحرية الرأى وتكوين الاتجاهات لا يعنى تحويل التنظيم السياسى الى ندوة مفتوحة للنقاش الدائم فى كل شىء وفى كل وقت بشكل يصرفه عن مهامه الاخرى ويشيع البلبلة اكثر مما يحدد الاتجاهات .

ولكن ما هى حدود التزام العضو ؟ انه بطلبه عضوية الاتحاد الاشتراكى يلتزم اولا بالمبادىء الاساسية لثورة ٢٣ يولية كما عبرت عنها مواثيقها من ميثاق العمل الوطنى حتى ورقة اكتوبر ، بروح تلك المبادىء واهدافها السامية وليس بحرفية هذا النص او ذاك .

وهو ملتزم ثانيا بالحفاظ على صيغة التحالف ، وبالتالى على وحدة التنظيم

السياسى بمعنى الامتناع عن سكيل اى تنظيم سياسى خارجه .
وهو ملتزم ثالثا بان يسعى دائما لصيانة الوحدة الوطنية عن طريق البحث عن الحلول السلمية لكل مشكلات الصراع الاجتماعى .
وهو ملتزم رابعا باحترام ما ينتهى اليه راى الاغلبية فى الهيئات القيادية للتنظيم بعد المناقشة الحرة والمنظمة لان رفض راى الغالبية نفى لجوهر الديمقراطية .

توسيع قاعدة العضوية

② ان من حق كل مواطن يقبل هذا الالتزام أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى . ومن ثم لابد ان نسقط كل الدعاوى التى تؤدى الى تضييق قاعدة العضوية . ان القيادة السياسية تحس بأنها تتمتع بثقة شبه اجماعية من المواطنين ، وهى تبادلهم هذه الثقة ، ولذلك فلا معنى لرفض العضوية ومصادرة الراى بدعوى ان هذا المواطن ينتمى تاريخيا لطبقة معينة أو لمدرسة فكرية معينة او لاتجاه سياسى معين اننا لا يمكن ان نحاسب الناس على أوضاع لم يكونوا مسئولين عنها ما داموا يلتزمون بخطنا السياسى العام وبما تعنيه عضوية الاتحاد الاشتراكى من واجبات . كما اننا لا يمكن أن نزعم أن هذا المواطن من « رجال النظام » وذلك المواطن غريب او دخيل لمجرد أن الثانى حاول ان يحقق اهداف الثورة بطرق اخرى قبل أن يقتنع بالطريق الذى اخترناه ، او يريد ان يدعم اقتناعه بخطنا بأسانيد من فكره الخاص او معتقداته ، ان العمل السياسى لا يمكن أن يزدهر الا اذا تفتح ، ولا يمكن أن يتقدم اذا ساده اى نوع من الارهاب الفكرى أو تبادل الاتهامات .

واننى لاطرح هنا بصراحة قضية الكلمات التى يصنف الناس وفقا لها بهذا يمينى ، وذاك يسارى ، والثالث وسط ونحو ذلك . اننا يجب الا نخشى الكلمات ، كما اننا يجب الا نحولها الى قوالب جامدة يصب فيها الناس على تحو ينال من الوحدة الوطنية . فنحن نعلم انه من طبيعة الاشياء ان يختلف الناس حول القضايا السياسية والاجتماعية .
فريق يغلب عليه طابع المحافظة ، يخاف الجديد أو يستنكره ، ويفضل السعى الوئيد ..
فريق آخر يقابله تحركه أساسا الرغبة فى التغيير والتجديد وبخطى واسعة وفيما بين الفريقين اغلبية تريد التقدم ، ولكنها تخشى القفز الى الامام ..
تلك سنة الحياة الاجتماعية ولا يمكن أن يخرج عنها مجتمعنا ، ولذلك فليس غريبا أن تبرز مثل هذه الاتجاهات بصدد كل قضية نطرحها للنقاش .
ونحن نحتكم فى هذا كله للقاعدة الشعبية العريضة تقنع به الاغلبية الشعبية هو وحده الممكن التنفيذ ومن يقول بعكس ذلك يدعى لنفسه الوصاية على الجماهير وانه ادرى بمصالحها منها . فاذا استقر هذا الفهم العلمى للأمور ، يجب ان نكف عن استخدام يمينى ويسارى كاتهام ، او لمصادرة راى بدل مناقشته موضوعيا . ومن ناحية اخرى يجب أن نحدد بوضوح ما نرفض وما نقبل فى هذا الاتجاه . اننا نرفض بشدة دعاوى الثورة المضادة التى تريد تصفية منجزات الشعب المصرى العظيمة والعودة به الى ما قبل سنة ١٩٥٢ ..

ونرفض بنفس الشدة الدعاوى اليسارية المغامرة التى تنكر على تلك المنجزات حقيقتها الثورية ، لان تلك الدعاوى تلتقى موضوعيا مع الثورة المضادة فى الرغبة فى ضرب تجربتنا الثورية الناجحة .

اما مادون ذلك فهو من قبيل الاجتهاد الوارد فى داخل اطار الوحدة الوطنية وصيانة المكاسب الثورية . ومن ثم فاننا يجب ان نحذر من اى اتجاه يدعو الى استبعاد كل ما يبدو لهيمينا او يسارا ، لان مثل هذا الاتجاه يحول التنظيم السياسى الى حزب الوسط ، ويحدد محتواه سلبا بأنه ما ليس يمينا او يسارا ، فى حين اننا نحدد محتوى التنظيم السياسى بأنه الحركة المنظمة لكل قوى تحالف الشعب العامل من أجل البناء والتقدم

لا نريد أن نكون عبدة للنصوص

③ وقد يقول البعض فيم الخلاف وقد حددت مواثيق الثورة مسارها وأكدت الممارسة السياسية معالم هذا المسار ؟

وهذا القول مرفوض لعدة أسباب :

● ● **اولها : اننا لا نريد ان نكون عبدة للنصوص نحولها الى قيد على الفكر الخلاق .**

● ● **وثانيها : ان حقائق الحياة وظروف العمل الوطنى تتغير باستمرار ، ولا بد من مواجهة هذا التغير بمجهود فكرى يواكبه ويكتشف الحلول الجديدة التى تلائم الظروف الجديدة .**

وثالثها : ان المواثيق والممارسة العملية لم تستوعب كل شىء حتى نقفل باب الاجتهاد ونحكم على انفسنا بالجمود .

وميدان الاجتهاد واسع للبحث عن الحلول الكفيلة بتحقيق المصالح المشتركة لكل قوى التحالف وللمواجهة الصحية للمصالح المتعارضة على نحو يصون التحالف ويدعمه . ان امامنا معركة طويلة وشاقة ، هى معركة تصفية التخلف ، معركة بناء مصر العصرية ، معركة بناء الانسان المصرى العربى الاصيل الذى يعيش فعلا فى الربع الاخير من القرن العشرين .

ان ورقة اكتوبر قد رسمت استراتيجية حضارية شاملة لربع القرن المقبل ، وكل بند جاء فى تلك الاستراتيجية يستلزم الكثير من الفكر والعمل ، واننى من موقع القيادة السياسية اؤمن ايمانا عميقا بأن التقدم لايفرض دائما من اعلى ، بل اننى اثق فى جماهير هذا الشعب العظيم واعتبره اولا بأول على اتجاهات الراى بين المواطنين وأن يتبلور امامى ما يحظى منها بتأييد الاغلبية .

اننى أريد أن يكون التنظيم السياسى اطارا صحيا لتبادل الراى فى حرية وبشكل منظم يسفر عن بلورة الاتجاهات وتحديد نصيب كل منها من تأييد الجماهير ولا أريد مجرد اداة لتوصيل توجيهات القيادة الى الجماهير .

ان نجاح القيادة يتأتى — بعد توفيق الله — بهذا التجاوب العميق بين فكرها وفكر الجماهير .

اصدار صحيفة تحمل آراء الأعضاء

④ وحتى تتبلور الاتجاهات بشكل صحى وبعيدا عن الافتعال لابد من تنظيم لتداول الاراء عبر الاتحاد الاشتراكى كله ، حتى يستطيع كل أعضاء الاتحاد من خلال مستوياتهم التنظيمية تحديد مواقفهم من مختلف الاراء المطروحة للمناقشة . وأول وسيلة لتحقيق ذلك هو اصدار صحيفة لتكون منبرا حرا يجد فيه عضو الاتحاد الاشتراكى سبيلها فى مسالك غير صحية بهذا ايضا السبيل المشروع لطرح رايه والدفاع عنه ويجد غيره الفرصة للرد عليه ، وهكذا تضع الاراء تحت نظر كل أعضاء التنظيم ، ولا نحبسها لتجد سبيلها فى مسالك غير صحية وبهذا تزداد حيوية التنظيم ويتدعم احساس اعضائه بأهمية عضويته كسبيل للاسهام فى الحياة السياسية . كما انه يتعين على المستويات القيادية للتنظيم السياسى أن تستخلص من واقع محاضر جلسات المستويات القاعدية التى تثار فى عدة مواقع من التنظيم وأن تلخص فى : انة وجهات النظر المختلفة التى تظهر بصددها ، فاذا رأت أن قضية ما تشغل جزءا كبيرا من التنظيم ، أو تمثل فى نظرها اهمية خاصة ، دعت كل قواعد التنظيم لمناقشتها وتحديد موقفها منها . **وكقاعدة عامة يجب ان تاخذ قيادة التنظيم المبادرة بطرح قضايا العمل الوطنى الهامة على القواعد لمناقشتها لتهتدى بما تبديه تلك القواعد من اراء** والشكل الثانى لتداول الاراء داخل التنظيم يتمثل فى التزام كل مستوى تنظيمى لدى مناقشة أى موضوع أن يرفع فى نهاية المناقشة الى المستوى التالى له تلخيصا للآراء التى انتهت اليها المناقشة، ونصيب كل رأى منها من الاصوات. وبكتسب هذا الشكل أهميته الكاملة من الاجتماعات الدورية المنتظمة على مستوى القاعدة . ان مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى وحدة أساسية أو وحدة جماهيرية — أو ما يسمى حاليا مؤتمر الوحدة — يجب أن يجتمعوا بصفة دورية منتظمة مرة كل شهر مثلا ، وأن يجروا مناقشة جادة فيما يطرح من قضايا وما يثار من مشكلات ، وأن تلخص لجنة الوحدة ما تسفر عنه المناقشة من نتائج فى محضر ترفعه الى المستوى الاعلى ، وأن يبين هذا المحضر رأى

الاغلبية ورأى الاقلية ، وحتى الاراء المنفردة لو تمسك بها اصحابها .
ان الانتظام فى اجتماعات القاعدة هو الشكل الاول والبسيط لممارسة العضوية ، وابداء الرأى فيما هو مطروح للمناقشة والاسهام فى بلورة الاراء المطروحة من خلال المناقشة مدرسة لتدريب الكوادر السياسية .
كما ان اسهام القواعد بشكل فعال هو الضمان لان تكون الاتجاهات التى تتبلور داخل التنظيم السياسى تعبيرا حقيقيا عما يشغل الجماهير وعن آرائها ، والا يتحول الامر الى صراع شلل فى المستويات القيادية للتنظيم.
وهو كذلك البديل الصحى لما يسمى تقارير « الرأى العام » التى هى فى أفضل الاحوال تسجيل لاحاديث عابرة لم تمحصها المناقشة ولم يبلورها تبادل الرأى ، وهى فى أسوأ الاحوال تعبير ذاتى عن رأى كاتبيها ومن يتصل بهم . وحين تتبلور داخل التنظيم السياسى اتجاهات واضحة يتلاقى أصحاب كل اتجاه منها فى عدد كبير من القضايا ، فانه لابد من مراعاة تمثيلها فى المستويات القيادية بنسبة مالها من تأييد فى قواعد التنظيم .
ان مبدأ سيطرة الاتجاه صاحب الاغلبية على كل مستويات التنظيم مبدأ حزبى تتمسك به بعض الاحزاب ، فى حين توجد أحزاب كثيرة تقرر مبدأ تمثيل الاتجاهات المختلفة فى قيادتها .
والاتحاد الاشتراكى الذى يمثل تحالف قوى الشعب العامل أولى بأن يأخذ بالاسلوب الثانى . وهكذا لا يحس اتجاه له تأييد بين القواعد بأنه مبعد تماما عن المشاركة فى قيادة التنظيم فينقد شعوره بالانتماء اليه .

مقترحات لبلورة الاتجاهات

تلك فى النهاية هى بعض مقترحات أراها أساسية لعملية بلورة الاتجاهات داخل التنظيم السياسى ، وليس ثمة ما يحول دون أن يهتدى التنظيم نفسه لاشكال أكثر تقدما تؤكد معنى تعدد المنابر داخله فى جو ديموقراطى وبحوار صحى وفى حرص فى نهاية الامر على وحدة التنظيم واحترام رأى اغلبية القاعدة . وليس فى هذا كله نفى لدور القيادة داخل التنظيم ولكنه تأكيد لمعناها الحقيقى ، فالقيادة داخل التنظيم ليست سلطة تمارس من خلال اصدار الاوامر وانما هى قدرة على اقناع الجماهير وكسب ثقتها .

ثالثا : شـــكل التنظيم :

وحتى ينجح أسلوب العمل هذا ، لابدمن اعادة النظر فى أشكال التنظيم التى أخذ بها الاتحاد الاشتراكى حتى الان ،والتى كان يغلب عليها الطابع الحزبى وتضييق الديموقراطية . ويجب فى هذاالصدد مراعاة المبادىء الاتية :

① الاهتمام الخاص بقاعدة التنظيم ،الوحدة الجماهيرية والاساسية . وأؤكد مرة اخرى أنه من الحيـــوى أن تكون العضوية العاملة عاملة بالفعل لا تقتصر على حمل البطاقة والمشاركة فى الانتخابات وحجر الزاوية هنا هو تمكين اعضـاء الاتحاد الاشتراكى من الممارسة الفعلية والفعالة للعضوية عن طريق انتظـام اجتماعات مؤتمر الوحدة بصفة دورية ،ليس فقط لاجراء المناقشات انما ايضـا لتحديد مهام الوحدة فى فترة زمنيـــة معينة وتوزيع التكليفات التنظيمية على الاعضاء ومتابعة تنفيذهم لها وممارسة النقد والنقد الذاتى . وبهذا الشـــكل نتمكن من ضبط العضوية من خلال الانتظام فى الاجتماعات وتسديد الاشتراكات واداء المهام التنظيمية ، بدلا من الصورة الحالية للحشد الواسـع الذى يتم بمناسـبة الانتخابات ثم ينفض فلا يترك فى حياة الجماهير اى اثر . اما لجنة الوحـدة فهى قيادة يومية لها . وليس هنـــاك قدسية لرقم معين لاعضاء اللجنة ، بل انه من الاوفق أن يتفاوت عـددها بين خمسة وخمسة عشر او اكثر على حسب عدد اعضاء الوحدة ، ويتعين ان يوزع اعضاء اللجنة فيما بينهم المسئولية على أعضاء الوحدة بحيث يكون كل واحـد منهم مسئولا عن عدد من الاعضاء يداوم الاتصال بهم ويلجئون اليه فى كل ما يهم التنظيم . واخيرا لا بد من تمثيل التنظيمات الجماهيرية حيثما وجدت — ولا سـيما الجمعيات التعاونية والنقابات المالية ومنظمة الشباب والتنظيم النسائى — فى لجنة الوحدة . فهذه المنظمات اعضـاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وافرادها الذين ليسوا اعضاء بصـفتهم الشـخصية لا يمارسون حق الانتخاب ، ولذلك فانهم يمثلون عن طريق قياداتهم المنتخبة فى تنظيماتهم الجماهيرية . وكل ذلك دون اخلال بمبدأ ٥٠٪ للفلاحين والعمال الذى يعتبر دستورا اساسيا للتنظيم السياسى

② فاذا انتقلنا الى مستوى القسم أو المركز أو البندر ، فلا بد أن نستلهم نفس المبادىء . وتكون نقطة البدء فى مؤتمر القسم أو المركز أو البندر . وهنا لا بد ان يأخذ التنظيم بقاعـدة التمثيل النسبى للوحدات الاساسية والجماهيرية فليس من المعقول أن يكون لوحـدة بها خمسون عضوا فقط نفس العدد من المندوبين الذى يكون لوحدة عدد اعضائها خمسمائة . ان فكرة التمثيل المتساوى ادخلت فى قانون الاتحـاد الاشتراكى بفعل مراكز القوى بهدف اضعاف مركز الوحدات الجماهيرية الكبيرة التى بصعب التأثير على قياداتها وتضخيم دور الوحدات الصغيرة مما ييسر توجيه عمليات الانتخاب للمستويات الاعلى التى تبدأ فى مؤتمر القسم أو المركز او البندر . والمبـدأ الديموقراطى يقتضى على العكس أن يكون المؤتمر صورة أمينة للقاعدة تمثل فيه كل وحدة بنسبة عدد اعضائها . وهذا المبدأ يحقق فضلا عن ذلك ميزتين.

الاولى ، اعطاء وزن خاص الوحدات الجماهيرية الكبيرة التى تتميز عـادة بدرجة متقدمة من الوعى ، والثانيـة ،اعطاء حافز لقيادة الوحدات على التجنيد وتنشيط حركة الانضمام للاتحاد الاشتراكى

ومن ناحية أخرى يجب الا يكون مؤتمرالقسم مجرد تجمع انتخابى ينتهى دوره بانتهاء موسم الانتخابات ، بل يجب ان تكون له اجتماعات منتظمة ، مرة كل ثلاثة أشهر مثلا . وفى هذه الاجتماعات يجرى تبادل الخبرة بين مختلف الوحدات وتتم المناقشات فى القضايا العامة والمشتركة وتبلور الاراء والاتجاهات. كما أن انعقاد المؤتمر يضع لجنة القسم أو المركز أو البندر موضع المحاسبة عن أعمالها . واعتقد انه من الضرورى ان يشترك فى المؤتمر القيادات المحلية للتنظيمات الجماهيرية وكذلك أعضاء مجلس الشعب حتى تلتقى كل القيادات الشعبية المنتخبة فى صعيد واحد وتتصدى بجهد مشترك ومنسق لقضايا العمل الوطنى فى دائرة القسم أو المركز أو البندر .

أما لجنة القسم أو المركز أو البندر فيجب أن تتحول الى قيادة حقيقية ومسئولة عن مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكى التى انتخبت منهم . وهنا ايضا ليس ثمة ضرورة لتثبيت عدد أعضاء اللجنة فى مختلف الاحوال ، بل يمكن أن يتفاوت بين حد أدنى وحد أعلى على حسب عدد الوحدات الاساسية والجماهيرية وما تمثله من عضوية فى التنظيم . كذلك يجب أن يشترك فى أعمالها أعضاء مجلس الشعب وممثلو التنظيمات الجماهيرية ويتعين على اللجنة أن توزع على أعضائها مهمة متابعة عمل الوحدات وحضور اجتماعات مؤتمراتها .

فالقيادة لا تمارس من المكاتب ، وانما من خلال التعايش مع الجماهير والمشاركة فى اجتماعاتها التنظيمية ومعاونتها على ادارة المناقشة وبلورة الاراء وحفزها على النهوض بالمهام الملقاة على عاتق التنظيم السياسى .

المؤتمر القومى أساس التنظيم كله

③ ويبقى بعد ذلك أن المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى هو أساس التنظيم كله . فهو صاحب الرأى الاعلى فى كل أمور الاتحاد الاشتراكى وأعضاؤه هم الذين ينتخبون لجان المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية . ولذلك فانه ليس من المغالاة فى شىء ان نقول ان صدق تمثيل أعضاء المؤتمر لاتجاهات القاعدة الشعبية ، وجدية أعمال المؤتمر ، وحسن اختياره للقيادات كلها امور حاسمة فيما يتعلق بنشاط التنظيم السياسى .

واستطلاعا للاتجاهات التى عرضتها فيما سبق ارى أن يشكل المؤتمر الوطنى من نوعين من الاعضاء :

الاول : مندوبون منتخبون مباشرة من مؤتمرات الاقسام والمراكز والبنادر .

والثانى : مندوبون منتخبون بشكل آخر يضفى عليهم تمثيلا جماهيريا واضحا

أما النوع الاول فيجب أن تكون له الاغلبية المطلقة فى المؤتمر لانه يمثل أعضاء الاتحاد الاشتراكى الذين انضموا اليه انضماما فرديا واراديا ويناضلون فى صفوفه .

وأما النوع الثانى فيشمل أعضاء مجلس الشعب بصفتهم قيادات منتخبة انتخابا مباشرا من الجماهير ، وكذلك قيادات التنظيمات الجماهيرية التى تنشط على المستوى القومى ، لان هذه التنظيمات أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى.

واعود مرة أخرى الى المندوبين المنتخبين من مؤتمرات الاقسام والمراكز والبنادر لأؤكد أهمية التمثيل النسبى . فيجب أن ينتخب كل قسم أو مركز أو بندر مندوبا عن كل عدد معين من الاعضاء فهذا هو الاسلوب الديمقراطى . وهو كما سبق أن أوضحت يعطى للتنظيمات القاعدية النشيطة وزنها الحقيقى ، ويؤكد لدى الجميع الحافز على زيادة العضوية .

ولست ادرى معنى لحرمان من ينتخبه اللجنة القسم أو المركز أو البندر من الترشيح لعضوية المؤتمر ، فالمؤتمر ليس هيئة دائمة بل ينعقد فى الاصل كل بضع سنوات ، وليس ثمة معنى لان ينحصر عمل عضو نشيط فى التنظيم فى حضور دورة للمؤتمر الوطنى . ان هذه القاعدة كان يراد بها اقتسام المراكز وابعاد بعض العناصر غير المرغوب فيها من مراكز القوى عن المؤتمر اذا حرصت على البقاء فى موقع القيادة بين جماهيرها المباشرة . ومن ناحية أخرى لا يجوز أن نترك الانتخابات للمؤتمر تتم بطريقة عفوية ، بل لا بد من التمهيد لها بأن تطرح القيادة المركزية قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر بيانا بالمهام التفصيلية التى ترى أن يتولاها الاتحاد الاشتراكى فى الفترة المقبلة ، وأن تقدم تقريرا شاملا عن نشاطها منذ آخر مؤتمر وأن يطرح ذلك كله للمناقشة فى القواعد بحيث يمكن أن تتبلور اتجاهات سياسية يمكن الانتخاب على أساسها . وعندئذ يأتى المندوب الى المؤتمر مكلفا من أعضاء التنظيم الذين انتخبوه بالدفاع عن وجهات نظر محددة .

ومن ناحية ثالثة يجب أن تتولى لجان المؤتمر جمع حصيلة تلك المناقشات وتمحيصها وبلورتها وتحديد الاتجاهات المختلفة التى برزت بشأنها . وحيث لا يتحقق الاجماع — ولا ضرورة مطلقا للاجماع فى جميع الاحوال — لا بد أن يتضمن تقرير كل لجنة رأى الاغلبية ورأى الاقلية او الاقليات التى أسفرت عنها المناقشة ، ثم تطرح هذه التقارير للبحث والتصويت فى المؤتمر مجتمعا .

فهكذا تكون الجدية فى العمل السياسى وهكذا يمكن التعرف على اتجاهات محددة حول صيغ واضحة بدل الصيغ العامة التى يسهل انعقاد الاجماع الشكلى حولها . وحين يجرى انتخاب لجان المحافظات واللجنة المركزية لا بد من مراعاة تمثيل كل الاتجاهات ذات الوزن فى المؤتمر بنسبة ما لها من أصوات فيه . وعلى هذا النحو يحس أعضاء الاتحاد الاشتراكى بأنهم حقا فى تنظيم سياسى جاد وأن مصالحهم وآراءهم لا تهدر وانه لا توجد فئة معينة تنفرد بشئون الاتحاد الاشتراكى تصرفها كما تشاء .

لقد جاء بالميثاق أنه لا بد أن يوجد داخل الاتحاد الاشتراكى جهاز سياسى يضم طلائع قوى الشعب العامل التى تناضل من أجل الاشتراكية .

والفكرة التى تكمن وراء مثل هذا التنظيم هى أنه لا يفترض فى تنظيم جماهيرى واسع مثل الاتحاد الاشتراكى أن يتمتع كل أعضائه بنفس المستوى من الوعى والنضالية والتفانى فى العمل السياسى ، وانه مع الطبيعى أن تبرز بين أعضائه طلائع تمتاز عن غيرها وتصبح بالضرورة العمود الفقرى للاتحاد الاشتراكى . ولكن التجربة شوهت هذا المفهوم تماما . ففى ظل مراكز القوى تكون ما سمى « بالتنظيم الطليعى » وكان شأنه عجبا . فهذا تنظيم يريد أن يكون طليعة للجماهير وقيادة لعملها السياسى يتم تكوينه سرا وفى الظلام بعيدا عن رقابة الجماهير ، وبدلا من أن يكون أعضاؤه قيادات اكتسبت ثقة الجماهير واحترامها ، كانوا يختارون على أسس شخصية وفى ضوء تقارير أجهزة الامن وبمراعاة المصالح الشللية ثم يفرضون فرضا كقيادات للاتحاد الاشتراكى بل وفى مواقع العمل التنفيذى والتشريعى ، وانعدمت الديموقراطية تماما داخل ذلك التنظيم وخضع للتحكم المطلق للمجموعة المسيطرة عليه تمنح عضويته لمن تشاء وتفصل من تشاء وتفرض على الاعضاء أحيانا أمورا غير مقبولة مثل كتابة التقارير الشهيرة ...

تأجيل قضية الجهاز السياسى

ان التنظيم الطليعى ذا السمعة السيئة كان فى الواقع أداة فى يد مراكز القوى تؤكد بها سيطرتها فى كل المجالات وتعد لاستخدامها فى الانقضاض على السلطة اذا رأت أن الوقت قد حان وانى لا أريد ان اطيل فى نبش هذه الجوانب الاليمة التى أساءت الى تجربتنا الثورية . ولكننى أريد أن اخرج منها بدرس أساسى وهو أن الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى لا يخلق من العدم ، ولا يتكون بقرار . ان أحدا لا يستطيع أن ينصب شخصا ما قائدا جماهيريا ، ومن ثم فلا بد من تأجيل قضية الجهاز السياسى الى مرحلة مقبلة حين يكون الاتحاد الاشتراكى قد نشط نشاطا واضحا وتصدى لمهام محددة وسجل فيها انجازات ملموسة وبرز من خلال ذلك كله تلك العناصر التى تتحلى بنضالية عالية وتتفانى فى خدمة الجماهير وتملك من الوعى ما يمكنها من الابتكار والابداع واستكشاف طرق المستقبل . فهذه العناصر هى التى يجب أن تشكل بطبيعة الحال الطليعة داخل الاتحاد الاشتراكى . وتكون عندئذ طليعة علنية جاءت بثقة الجماهير وتعمل فى وضح النهار وتحت رقابة الناس ، طليعة فى خدمة الجماهير وليست أداة للتسلط عليها . يستثنى من ذلك طلائع المقاومة فى مدن القناة وغيرها والقوات المسلحة .

اعتقد أنه قد آن الاوان لكى نطرح جانبا مفهوم ان الاتحاد الاشتراكى سلطة فتلك كانت دعوى مراكز القوى التى تصدت منها ان تسيطر على كل السلطات بطريق خفى وبعيدا عن كل رقابة .

ان كل سلطة لا بد أن تكون مسئولة . ونحن نعيش الان فى دولة المؤسسات وقد حدد الدستور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والحكم المحلى وبين علاقة الرقابة المتبادلة بينهما وكيف تنتهى جميعا الى الشعب .

الاتحـــاد الاشـــتراكى ليس حـــزبا

ان الاتحاد الاشتراكى ليس حـزباحتى يكون الحزب الحاكم الـذى يملى ارادته على الحكومة والبرلمان ، وانماالاتحاد الاشتراكى هو الاطار المنظم للحركة السياسية للجماهير الشعبية .

وهذه الجماهير تمارس بالطـــرق الدستورية الحقوق التى تكفلها لهـــا الديموقراطية . ان الصراع العقيم بين القيادات التنفيذية والقيادات الشعبية لا يمكن الا أن يسىء الى الاتحاد الاشتراكى ويجعل منه أداة مزايدة على المسئولين التنفيذيين ، أو طريقا للمنافسة مـع ممثلى الشعب المنتخبين فى البرلمان أو المجالس الشعبية .

وليس معنى ذلك أن التنظيم السياسى لا يؤثر فى الحياة السياسية أو فى اتخاذ القرارات وانما القضية هى ما هـو اسلوب التاثير .

ان الغالبية العظمى من المسـئولين أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى فاذا نشط التنظيم وتحولت العضوية الى ممارسة حقيقية ، كان الاتحاد الاشتراكى المكان الصـحى الذى يلتقى فيـــه المسئولين بالجماهير على مختلف المســـتويات ، لا كمسئولين يطرحون سياستهم ويدافعون عنها ، ولكن أولا وقبل كل شىء كأعضاء يناقشون زملاءهم . ومن خلال هـــذه الممارسة الفعلية للعضوية يرتبـــط المسئول أيا كان موقعه بالجماهير ويحس بنبضها ويلمس ما يشغلها ويشترك معها فى التفكير . ولا بد أن يؤثر ذلك كله فى قراره .

ومن ناحية أخرى اذا نشط الاتحـاد الاشتراكى بحيث يمكنه أن يعبر بالفعل عن اتجاهات الجماهير وآرائها بعـــد المناقشة والتحليل فان ما يتضح أنـــه راى الاغلبية يصبح لازما لكل اعضـــاء التنظيم بما فيهم المسئولون ويتعين أن تأخذه كل السلطات بعين الاعتبار .

صدق التعبير عن اتجاه القواعد الشـــعبية

وبعبارة أخرى أكثر صراحة ، أن الوزن الحقيقى لمـا يصدر عن الاتحـاد الاشتراكى من آراء يتوقف فى النهاية على مدى الاحساس العام بصدق تعبيره عن اتجاه القاعدة الشعبية العريضة وليس فقط عن رأى المجموعات المحدودة التى تضمها مستوياته القيادية .

وبالتالى فان وزن التنظيم السياسى فى الحياة السياسية لا يمنح بقانون أو قرار وانما يأتى ثمرة للالتحام بالجماهير والتفاعل معها والتعبير عنهـا تعبيرا صادقا وموضوعيا . ان قضية عـلاقة الاتحاد الاشتراكى بالسلطة قد صرفت التنظيم فى أحيان كثيرة عن مهامه الحقيقية التى كان يمكن لو أنجزها أن يكتسب الوزن المطلوب .

ان الاتحاد الاشتراكى هو الامين على فكر ثورة ٢٣ يوليو . كما حددته مواثيقها وعليه أن يشارك ايجابيا فى تنفيذ الاستراتيجية الحضارية التى تضمنتها ورقة اكتوبر .

وللتنظيم السياسى مجال طبيعى لا يمكن أن تخوضه بنجاح مؤسسات الدولة ، فتعبئة الجماهير وتنظيمها وتوجيه جهودها لحل مشاكلها ذاتيا وتوعيتها حتى تحسن اختيار ممثليها فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية ومجالس ادارة الشركات والجمعيات التعاونية والنقابات العمالية والمهنية امور لا يمكن أن تنهض بها الدولة . ونجاح مؤسسات الدولة فى مهامها رهن بهذا الدور العظيم الذى يتعين على التنظيم السياسى أن يؤديه .

مهام قومية أمام الاتحاد الاشتراكى

ان امامنا بعض المهام القومية التى يستحيل عمليا ، ومهما وفرنا من وسائل أن تنهض بها مؤسسات الدولة . وقد طرحت منذ عام ١٩٧١ أمام الاتحاد الاشتراكى مهمتين الى جانب مهامه السياسية والاجتماعية الاخرى على أعلى قدر من الاهمية هما : تصفية الاميه وتنظيم الاسرة فأمام نسبة الامية العالية لا يمكن ان نخوض معركة جادة — ونحن فى حاجة لخوضها — من أجل تصفية الامية الا بالاعتماد على الجهود التطوعية ان أول مقياس لنضالية عضو الاتحاد الاشتراكى او وحدة الاتحاد الاشتراكى يجب أن يكون عدد الاميين الذين خلصتهم من هذه الوصمة . أما جهد الدولة فيجب أن ينصرف الى سد الثغرة التى تتجدد منها الامية بتحقيق الاستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الابتدائى وضمان ان تكون تلك المرحلة قادرة على مقاومة التسرب واعطاء التلاميذ تعليما جادا .

أما مشكلة تنظيم الاسرة ، فان كل ما تستطيع الدولة أن تقوم به هو توفير الوسائل الفنية للتنظيم ، ويبقى بعد ذلك أن اقناع الناس بضرورة تنظيم الاسرة مهمة شعبية لا يمكن أن ينهض بها الا التنظيم السياسى .

تعبئـــــة طاقـــات الجمـــــاهير

واضيف اليوم ان بلادنا تواجه أعمال التعمير على نطاق واسع ، ولـــدى جماهيرنا طاقات كبرى يمكن أن تسهم فى التعمير وتعبئة تلك الطاقات مهمة الاتحاد الاشتراكى ، ونحن بصدد اعداد خطة خمسية للتنمية ستعرض اتجاهاتها الاساسية على التنظيم الســـياسى ، ونجاح أى خطة للتنمية يتوقف فى النهاية على وعى الجماهير بمشكلات التنمية وماتفرضه من جهود وتضحيات وحماسها لتنفيذ الخطة ، وهنا أيضا يكون العمـــل من أجل انجاز أهداف الخطة مقياســـا لنضالية عضـــو التنظيم أو الوحـــدة الجماهيرية .

والى جانب تلك القضايا المطروحـــة بالفعل على المستوى القومى ، يمـــكن للتنظيم السياسى النشيط أن يكشف عن قضايا أخرى وأن يتصدى لها . ومن مثل هذه المبادرات يتأكد دوره القيادى . ثم هناك على المستوى الاقليمى والمحلى وفى مجال نشاط كل وحدة العدد الكبير من المشكلات الجماهيرية ولا يمكن ان يكون دور الاتحاد الاشتراكى ' الاكتفـــاء بتسجيلها ومطالبة الحـــكومة بحلها ، وانما عليه أن يسهم اسهاما ايجابيـــا فى الحل .

لقد صنعت الجهود الذاتية الكثير فى مجال الخدمات وعلى الاتحاد الاشتراكى أن ينمى حركات التطوع والجهود الذاتية وأن تتنافس تنظيماته فى الانجاز فى هذا المجال .

وأخيرا فان الاتحاد الاشتراكى ليس مطالبا « بتبرير » كل تصرف تجريه هذه المؤسسة او تلك من مؤسسات الدولة ، ولكنه مكلف بشرح الخط الاســـاسى لنضالنا الوطنى وتثقيف الجماهير بمبادىء ثورتنا ، وتحديد مشكلات التطبيق واقتراح الحلول ومحاولة استطلاع المســـتقبل بهدف أساسى هو تحقيق مجتمع عصرى يحكمه مبدأ الكفاية والعدل ، والنضال من أجل ذلك الهدف فى اطار الحـــرص على تحالف قوى الشعب العامل وحل ما ينشأ بينها من تناقضات حلا سلميا يصون مصالح الوطن العليا ويؤكد لكل فئة من قوى التحالف حقها المشروع الـــذى ضمنته مواثيق الثورة .

ان أمام الاتحاد الاشتراكى مهـــام عظيمة ونبيلة ، وعلينا ان نطور اشكال تنظيمه وأساليب عمله ليتمكن من أدائها على النحو المنشود □

وهكذا تؤكد ورقة اكتوبر على أهمية التحالف وتطرح فى الوقت ذاته للبحث والمناقشة شكل هذا التحالف وأسلوب عمله وقواعد تنظيمه التى تجعل منه حقا « **بوتقة للحوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة** » . والاصرار على مفهوم التحالف ليس جمودا عندما ارتضته الجماهير لدى وضع الميثاق عن طريق المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم أكدته عند الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس ثم عادت فأجمعت عليه فى مايو الماضى عند الاستفتاء على ورقة اكتوبر . وهو ليس ايضا مصادرة على حق هذه الجماهير ذاتها فى تبنى مفهوم آخر فى مرحلة مقبلة من مراحل تقدم العمل الوطنى . وانما يستند هذا الاصرار على تحليل موضوعى لمقتضيات المرحلة الراهنة من حياة شعبنا . ولابد فى هذا الصدد من ابراز بعض الاعتبارات الهامة :

اعتبارات هامة

■■ **أولا** : ان البلاد التى عانت من سيطرة الاستعمار واعوانه من القوى الرجعية تجمع بها الغالبية العظمى من المواطنين — بالرغم مما يفصل بين طبقاتهم وفئاتهم الاجتماعية من مصالح تتعارض أحيانا — على هدف أساسى هو تحرير البلاد وتطويرها

ومن ثم تصبح الوحدة الوطنية اطارا حتميا لنجاح العمل الوطنى .

انه هدف وطنى عام يسبق اى أهداف طبقية أو فئوية ، ينبغى أن تحشد خلفه كل الجهود بالاسبقية على غيره من الاهداف ، كما أن احراز التقدم على طريق تحقيق هذا الهدف الاكبر رهن بتحقيق هذا الحشد على أفضل صورة ، وتاريخ شعبنا النضالى يؤكد هذه التجربة الانسانية الهامة بشكل واضح.

فالحركة العرابية ، ثم الحزب الوطنى فى مطلع القرن ، ثم الوفد المصرى لدى تكوينه ، ثم ثورة ٢٣ بولية بعد أن اتضحت اهدافها ، كانت كلها تعبر عن الوحدة الوطنية فى الظروف التاريخية التى تكونت فيها وتحت القيادات التى فرضتها تلك الظروف ، بالمحتوى الاجتماعى الذى يلائم طبيعة العصر .

وطريق الوحدة الوطنية يختلف من بلد لاخر . ففى البلاد التى تكونت فيها تاريخيا أحزاب وطنية وتقدمية ذات طابع جماهيرى واضح ، وماض نضالى مشرف ، يمكن لهذه البلاد أن تسلك طريق تجمع هذه الاحزاب فى جبهة وطنية ، أما فى ظل الواقع المصرى الذى واجهته ثورة ٢٣ يولية فقد كانت الاحزاب التقليدية بعيدة عن أمانى الجماهير وآمالها ، وتورطت بدرجات متفاوتة فى التعاون مع الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة مما افقدها قواعدها الشعبية .

ومن ناحية أخرى لم تنشأ فى مصر أحزاب وطنية قوية ، وكان من العبث عندئذ أن نفكر أولا فى خلق هذه الاحزاب ابتداء لنجمعها فيما بعد فى جبهة واحدة بل ان المنطقى ان نتجه مباشرة نحو صورة متقدمة من التنظيم السياسى تحقق هذه الوحدة الوطنية دون أن نغفل حقيقة أن هذه الوحدة لا تصفى تلقائيا كل الاوضاع الاجتماعية القائمة ، وانما يرتهن نجاحها بأخذ هذه الاوضاع بعين الاعتبار

ومن هنا كان تحديد القوى الاجتماعية التى يتكون منها التحالف تحديدا واضحا والحرص على أن يكون لكل منها دوره المعلوم داخل التحالف حتى لا تطغى عليه احدى القوى وتحوله فى الواقع الى حزب لها . ولقد كان نصب أعيننا ونحن

نضع صيغة التحالف حقيقة هى أن التجارب السابقة للوحدة الوطنية كان من أسباب اخفاقها سيطرة طبقة معينة على كل منها ، وبالذات حرمان القاعدة الشعبية العريضة من أن يكون لها صوت مسموع فى قيادتها .

الاستقلال الاقتصادى

■■ **ثانيا** : ان عدونا الوطنى الذى لا نزاع فيه هو الاستقلال الحقيقى . وانه لمن معالم نضج الحركة الوطنية لشعبنا ادراك القيادة والجماهير أن هذا الاستقلال لا يتحقق بمجرد طرد المحتل الاجنبى ، بل ان الاستقلال السياسى يكتسب كل اهميته من حيث انه يفتح الطريق نحو الاستقلال الاقتصادى الذى ينبغى أن نناضل من أجله .

فكما أن حقيقة الاستعمار الاخيرة هى أنه استغلال اقتصادى ، فان التحرر الحقيقى هو التحرر الاقتصادى ، ولكن الاستقلال الاقتصادى لا يتحقق باعلان سياسى أو باتفاقية أو معاهدة ، وانما هو نضال طويل وشاق لتصفية التخلف وتحقيق التنمية الشاملة .

ولكل هذا فان الثورة الوطنية لاتكون قد انجزت مهامها الا حين تصفى التخلف وتصل بالبلاد الى مستوى الدول المتقدمة وطوال هذه المرحلة لابد من الحفاظ على الوحدة الوطنية لا نستبعد منها الا من يفصل نفسه عنها برفضه لاهدافها التى ترتضيها الغالبية العظمى .

وبعبارة اخرى يكون استمرار الثورة فى مرحلة البناء والتقدم هو السند الحقيقى للتمسك بفكرة التحالف على اساس انه صورة مثلى لوحدة القوى الوطنية فى هذه الظروف المحددة لنضال الشعب المصرى .

■■ **ثالثا** : ان طريق التقدم والتنمية فى عالم اليوم ، وفى ظروف شعب مثلنا كثير العدد محدود الموارد الطبيعية لا يمكن الا ان يكون طريقا اشتراكيا .

فالدول الرأسمالية الكبرى قد تطورت فى ظروف تاريخية يستحيل تكرارها . كانت تحتكر الثورة الصناعية الوليدة وتسبق بها العالم ، وكانت تفرض على شعوبها ظروف استغلال مرهقة ، وكانت تنهب شعوب القارات الاخرى لتستخدم ثرواتها فى تحقيق الرخاء والتقدم عندها . والدول التى حباها الله موارد طبيعية ضخمة مع قلة فى عدد السكان ، يمكن أن توفر لمواطنيها الكثير من الخدمات المتقدمة فى اطار أوضاع تقليدية . أما نحن فاننا نناضل من أجل التنمية ، وقد سبقتنا اليها شعوب كثيرة ، وفى مصر يستحيل تشغيل العمال ١٤ أو ١٥ ساعة كما كانت الحال فى انجلترا فى فجر الثورة الصناعية .

وليس من طبيعتنا ولا بمقدورنا ان نستغل شعوبا اخرى . ولهذا فلا مفر من أن تتصدى الدولة لقضية التنمية ، وأن يقودها القطاع العام ، وأن نخطط لها تخطيطا علميا سليما يمكننا من كسب السباق مع الزمن ، وأن نعمل بالكفاية **والعدل على تذويب الفوارق** بين الطبقات بحيث تحس الغالبية العظمى **من المواطنين انهم لا يصنعون فقط**

التنمية ولكنهم يجنون ثمارها .

من هنا كان حديثنا عن حتمية الحل الاشتراكى ..

ومن هنا كان سعينا لرسم معالم طريقنا الاشتراكى من وحى واقعنا مستلهمين قيمنا الروحية والاخلاقية التى تمجد التكافل الاجتماعى وترفض الاستغلال وتنبذ الانانية والحقد .

ولهذا كانت صورة الوحدة الوطنية التى تلائم هذه المرحلة من عملنا الوطنى هى صورة تحالف قوى الشعب العامل : كل القوى التى تعمل على زيادة الانتاج والتى تقبل تصفية الاستغلال فضلا عن رفضها للتبعية او الخضوع للاستعمار وهكذا يتضح أن مفهوم تحالف قوى

الشعب العامل لم يكن وليد فكر مجرد ، بل نبع من الواقع وضروراته ولم يكن نقلا عن هذه التجربة او تلك ، وانما جاء استلهاما للمقتضيات الموضوعية لتقدم مجتمعنا . انه حقا مفهوم اصيل وضرورى فى الوقت ذاته .

■■ **رابعا** : ان الوحدة الوطنية لا تنفى اختلاف المصالح بين قوى التحالف .. كما انها لا يمكن أن تعنى صب كل المواطنين فى قالب فكرى واحد بحيث لا يختلف اثنان فى رأى . وانكار هذه الحقائق الموضوعية لا يدعم الوحدة الوطنية بحال ، بل انه سينسفها نسفا لانه لا يمكن الا أن يفضى الى تغليب مصالح فئة معينة وفرضها لارائها على بقية الفئات ، وعندئذ يكون رد الفعل الطبيعى لدى الفئات مهضومة الحق مكبوتة الصوت هو موقفا سلبيا من التحالف قد يصل الى حد تكوين تنظيمات خارجة .

وهكذا من حيث يريد البعض بحسن نية صيانة الوحدة يهزون اسسها هزا عنيفا ، وانما تكون صيانة الوحدة الوطنية بالتسليم بأمور ثلاثة والعمل من خلالها :

① ان هناك مصالح وطنية مشتركة يجب تغليبها على غيرها والعمل على تحقيق الاجماع حولها .

② ان القوى المختلفة التى تكون التحالف تقر بما بينها من اختلاف فى المصالح قد يصل الى حد التعارض ، ولكنها تجمع على امر جوهرى هو التزامها بمعالجة كل الاختلافات وحل كل المتناقضات بالطرق السلمية وفى اطار صيانة مدا التحالف .

③ ان حرية الرأى داخل التحالف هى البديل الوحيد لابداء الراى خارجه ، وهى الاسلوب الرشيد للاجتهاد فى بحث الحلول الكفيلة بتحقيق المصالح المشتركة والمواجهة الصحية للمصالح المتعارضة.

ديمقراطيـــة التحالف

ان التحالف يمكن ان يتدعم ويتقدم اذا ادركنا هذه الحقائق الموضوعية وسلمنا بها فى صراحة وعالجناها العلاج الديموقراطى ، فالتحالف اما أن يكون ديموقراطيا واما أن لا يكون تحالف اصلا .

ولقد قلت أن التحالف هو اطار لممارسة الديموقراطية السياسية ، فكيف ينأتى له أن يكون كذلك اذا انتقدت الديمقراطية داخله » .

■■ **خامسا** : ومن وحى المعانى السابقة كان تقرير الوضع الخاص للفلاحين والعمال داخل التحالف .

ان الفلاحين والعمال هم الاغلبية الكبرى من أبناء هذا الشعب ، وهم الذين طال حرمانهم قبل الثورة ، وهم أصحاب مصلحة أكيدة فى تقدمها ، ولكن العلاقات الاجتماعية بالرغم من كل ما ادخلته عليها الثورة من تعديل جوهرى لو تركت وشأنها لانخفض صوت العمال والفلاحين داخل التحالف ، فالمثقفون والرأسمالية الوطنية لهم دراية بالعمل السياسى وقدرة على ابداء الرأى ومعرفة بادارة الانتخابات ، ولو تركت الامور دون تحديد لانكمش تمثيل العمال والفلاحين وهم الاغلبية .

ومن هنا كان نص الميثاق الذى اكده نص الدستور ثم ورقة اكتوبر من ضرورة أن يكون لممثلى الفلاحين والعمال ٥٠٪ على الاقل فى كل مستويات الاتحاد الاشتراكى .

وهذا المبدأ تطبيق صادق للديموقراطية لان الفلاحين والعمال يمثلون عدديا النسبة الكبرى من السكان . وهو ضرورة اجتماعية يمليها الحرص على الوحدة الوطنية وحماية البلاد من صراع طبقى دموى عنيف .

صيغة التحالف ثمرة فهم للتاريخ

وهذه الاعتبارات كلها تؤكد بما لايدع مجالا للشك ان صيغة تحالف قوى الشعب العامل ليست صيغة مفتعلة ، ولا كان القصد منها التفرد بشكل للعمل السياسى نتميز به عن غيرنا من الشعوب وانما هى ثمرة فهم عميق لتاريخ الحركة الوطنية المصرية ، وتحليل صادق لطبيعة المرحلة التى نعيشها .

ولكن الحقيقة التى لاجدال فيها هى ان مفهوم التحالف بالشكل الذى حدده الميثاق مفهوم جديد تماما لم تسبق تجربته فى بلادنا أو فى الخارج ، تماما كما جاءت ثورة ٢٣ يوليو من حيث اسلوبها فى تغيير السلطة ثم المجتمع ، ومن حيث الطلائع التى قامت بها تجربة جديدة الهمت تجارب اخرى . ومن شأن كل جديد ان يتعرض للصواب والخطأ . ولقد كان صمام الامان الذى حال دون اى انحراف ودون أن يجرف الثورة بعيدا عن مجراها الاصيل هو الالتصاق بالجماهير الشعبية والحرص على مصالحها والاستناد اليها واستلهام تطلعاتها ، واذا كانت تلك الجماهير قد تقبلت مفهوم التحالف وحرصت عليه رغم كل مظاهر القصور ، **فان نجاح هذا المفهوم فى التطبيق رهن بالارتباط الوثيق بالجماهير والتمسك بحقها الاساسى فى الديموقراطية .**

ولقد أخذنا انفسنا بعد حرب اكتوبر المجيدة بمنهج اعادة النظر والتقييم فى كل مظاهر حياتنا وكل نواحى العمل الوطنى ، ورسمت ورقة اكتوبر معالم الطريق الذى نسير عليه بما يدد كل لبس أو غموض أو بلبلة يمكن ان تطفو على السطح فى مراحل التقييم واعادة النظر ..

وبنفس هذه الروح البناءة يجب أن نمكف — بعد أن أكدنا الجوهر وهو مفهوم التحالف — على الشكل وهو التنظيم السياسى ..

علينا أن ندرس التجربة كاملة وفى موضوعية وصراحة وأن نضع أيدينا على مواطن الخطأ ونواحى القصور فى ممارستنا للتحالف من طريق التنظيمات المتتالية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وعلينا كذلك أن نكتشف أشكال التنظيم واساليب العمل التى تجعل من الاتحاد الاشتراكى تحالفا حقيقيا يرتكز اليه نظامنا السياسى ، واداة صادقة للتعبير عن ارادة الجماهير وعامل دفع لحركة العمل الوطنى نحو التقدم وكما تقول ورقة اكتوبر :

« ان حرب اكتوبر وما ظهر فيها من بطولات وما تاكد خلالها من معان وما برز اثناءها من قيادات شابة ، يجب ان تعكس روحها على بنيان التنظيم السياسى وحركته » ..

تقييم لتجربة الاتحاد الاشتراكى العربى

لقد كان اهتمام شعبنا بالاتحاد بالاتحاد الاشتراكى العربى اكبر دليل على تقبل الجماهير لفكرة التحالف تقبلا ايجابيا وحرصها على نجاحها ، وليس ادل على ذلك من المناقشات المستمرة ، والتى كانت تشتد بصفة دورية ، حول تنظيم الاتحاد الاشتراكى واسلوب عمله .. وقد درست قيادات الاتحاد الاشتراكى نفسه فى عدة مناسبات عيوب العمل وطرق تطويره كما تصدى عدد كبير من الكتاب والمفكرين للموضوع بالبحث والدراسة ، ولا شك ان حصيلة هذا كله لابد أن تسهم فى بيان أسباب القصور وكشف طرق التطوير .

واذا كان المقام مقام تقييم ، فان الانصاف يقتضى ان نقرر بادىء ذى بدء ان تجربة الاتحاد الاشتراكى لم تكن سلبية خالصة .

ان مما يعيب طريقتنا فى معالجة كثير من قضايانا هو التبسيط فى الامور أو التسرع الى الحكم والنظر الى جانب واحد من الصورة ، فاذا كان الجانب المشرق أسرفنا فى التمجيد ، واذا كان الجانب السلبى اسرفنا فى النقد حتى لا نرى الا نقصا ..

ويجب ان نسلم بأمانة بأن مجرد وجود الاتحاد الاشتراكى العربى كان تعبيرا عن تمسكنا بوحدة قوى الشعب العامل وحرصنا على تطوير مجتمعنا سلميا ، وفى اطار الوحدة الوطنية ، ومهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكى ، فانه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكى وقضية طريقنا الخاص اليه ، كما أن عددا لا يستهان به من المواطنين قد تدرب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشتها ، واخيرا فقد أسهم الاتحاد الاشتراكى فى شرح الخطوط الاساسية لسياستنا الوطنية ، وفى ايصال عدد من تطلعات الجماهير الى القيادة السياسية ، كما اسهم بنجاح فى الحشد والاعداد للمعركة وأثناء القتال .

وعلينا فى النهاية أن ندرك حقيقة ان بناء تنظيم سياسى من موقف السلطة امر صعب ، فالتنظيمات السياسية تنشأ من أجل الاستيلاء على السلطة ، ويكون النضال من أجل هذا الهدف وما يعنيه من تضحيات وهو مقياس جدية الاعضاء ونضاليهم . أما فى حالة بناء التنظيم بعد حل قضية السلطة ، فانه من الطبيعى أن يتوافد اليه عدد كبير من الراغبين فى الاستفادة من تلك السلطة

ولكن وبالرغم من كل ذلك ، فان نفس الامانة ، والشعور بالمسئولية ، والرغبة فى دعم وتطوير العمل الوطنى تقتضى أن نسلط الاضواء فى غير مداراة على العيوب والمعوقات التى جعلت التنظيم السياسى يقصر عن أن يكون صورة حية ونابضة لتحالف قوى الشعب العامل ، واطارا صحيا لحركتها السياسية الايجابية ، واداة فعالة بيدها لكشف طرق التقدم .

العيوب والمعوقات

وفى اعتقادى أن كل تلك العيوب والمعوقات ترجع فى النهاية الى أمور ثلاثة ،

- **الاول** : هو اسلوب تحقيق التجمع الكبير الذى يجب أن يكون حقيقة تنظيم سياسى يمثل هذا التحالف الواسع .
- **والثانى** : هو الخلط بين أسلوب الحزب الواحد وأسلوب التحالف .
- **والثالث** ، هو علاقة التنظيم السياسى بالسلطة .

واذا أردنا تفصيل هذا الاجمال ، فانه لابد من التعرض للقضايا التالية :

① مفهوم العضوية :

يقوم الاتحاد الاشتراكى من الناحية الرسمية على أساس العضوية الاختيارية وقد عبرت الجماهير عن حماستها لعضويته فى أكثر من مناسبة ، ولاسيما لدى تكوينه ثم لدى اعادة تكوينه سنة ١٩٦٨ . ومن الطبيعى والمنطقى أن يفتح الاتحاد الاشتراكى ابوابه لكل من يلتزم بمواثيق الثورة ويريد أن يشتغل بالعمل السياسى ، بحيث يبلغ رقم العضوية الملايين ، بل انه يجب أن يكون من أهدافنا الاساسية اتساع قاعدة العضوية

فالتنظيم السياسى هو اطار حركة الجماهير السياسية .

فالمواطن الذى ينضم للاتحاد الاشتراكى هو الذى يشتغل بالقضايا العامة ويريد

الاسهام ايجابيا فى نضال المجتمع من أجل التقدم ، ولذلك فانه كلما زاد أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، كان ذلك ظاهرة صحية تتحقق على حساب السلبية والاتانية واللامبالاة ، ويبقى بعد ذلك أن الامر الهام هو أن يقدم المواطن على طلب عضوية الاتحاد الاشتراكى لرغبته فى العمل السياسى واقتناعه بأن الاتحاد الاشتراكى يتيح له هذه الفرصة ، والا كانت الملايين التى يضمها الاتحاد الاشتراكى حشدا على الورق لا يعكس حالة تعبئة حقيقية بين الجماهير .

ولقد أشرت الى أن التنظيم السياسى الذى يبنى من موقع السلطة من شأنه أن يجتذب عناصر نفعية أو انتهازية وهؤلاء هم الاكثر ، عناصر ترى فى الانضمام الى التنظيم مجرد تعبير عن تأييدها للنظام القائم دون رغبة حقيقية فى التصدى للعمل العام والاسهام فى حل قضايا المجتمع . ولقد أضفنا الى هذا المحذور الذى يكمن فى طبيعة الاشياء ، محذورا آخر أشد خطرا ، فنصت كثير من القوانين على ان اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ليس فقط لممارسة العمل السياسى وانما لممارسة العمل النقابى فى التنظيمات النقابية ، والعمل الاجتماعى فى الهيئات والجمعيات والنوادى ، وفى الحركة التعاونية .. الخ بحيث أصبحت بطاقة العضوية فى الاتحاد الاشتراكى لا تطلب فى أحوال كثيرة لذاتها ، وانما لانها وسيلة لابد منها للاشتغال بأنشطة أخرى . وقد ترتب على ذلك تضخم مفتعل فى عضوية الاتحاد الاشتراكى ، قابله فى العمل اهمال لهذه العضوية العاملة حيث اقتصر نشاط الاتحاد الاشتراكى واقعيا وفى أفضل الظروف على أعضاء لجان الوحدات الاساسية أما القاعدة العريضة التى تضمها مؤتمرات الوحدات فلم يكن دورها يظهر الا بمناسبة الانتخابات ، والاخطر من هذا هو أن العضوية الشاملة على هذا النحو حرمت الاتحاد الاشتراكى من ممارسة أول واجبات أى تنظيم سياسى الا وهى الدعوة الى الانضمام اليه واجتذاب القيادات الجماهيرية والتلقائية الى عضويته .

واخيرا ، وقبل أن اترك نقطة العضوية ، لابد من الاشارة الى أسلوب فرضته مراكز القوى الا وهو سلب المواطن من عضوية الاتحاد الاشتراكى كوسيلة للاضرار به وحرمانه من نشاط نقابى أو تعاونى أو اجتماعى وماصاحب ذلك من اجراءات تخالف شرعية التنظيم

فكثيرا ما كان عضو الاتحاد الاشتراكى يكتشف فجأة أنه ليس عضوا ، أما لان مراكز القوى لا ترضى عنه ، وأما حتى لاسباب شخصية ، ثم تسللت الاجراءات الاستثنائية حتى الى داخل التنظيم السياسى ، وأصبح عضو التنظيم يفقد عضويته بناء على « تقارير » من أجهزة أو أفراد دون أن تكون له فرصة الدفاع عن نفسه .

عيوب الحشد والتضييق معا

وهكذا جمعت العضوية بين عيوب الحشد الشكلى وعيوب التضييق فى العضوية التى تسير عليها الاحزاب فى نظام الحزب الواحد .

② غلبة مفهوم الحزب الواحد

والواقع ان أخطر ما أصاب تجربة الاتحاد الاشتراكى هو سيطرة مفهوم الحزب الواحد ابتداء من تجربة المكاتب التنفيذية . فقد نجحت مراكز القوى من هذا الطريق فى أن تفرض على الاتحاد الاشتراكى ، وهو التحالف ، نقيضه تماما وهو نظام الحزب الواحد . وحين ضجت الجماهير من هذه التجربة وطالبت بالتغيير جاء بيان ٣٠ مارس داعيا لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة بالانتخاب الحر ، تمكنت

مراكز القوى باستخدام ما كان يسمى « بالتنظيم الطليعى » وبأجهزة الدولة مستفيدة من الثغرات التى وضعتها فى قانون الاتحاد الاشتراكى لتسيطر تماما على اختيار القيادات ، ثم عملت على توجيه تلك القيادات بالامر بدعوى الالتزام التنظيمى حتى جعلت من التنظيم السياسى أداة لتحقيق أطماعها بدلا من أن يكون أداة للتعبير الحر عن ارادة الجماهير .

ان الحزب بطبيعته لابد أن يمثل مصالح اجتماعية ضيقة ، ولذلك فان فرض نظام الحزب الواحد على الاتحاد الاشتراكى ، أيا كانت الصورة التى يتم بها هذا الفرض ، لابد أن يفضى الى سيطرة فئة معينة من قوى التحالف على التنظيم كله ، وبالتالى نسف فكرة التحالف من أساسها . قد جاءت حركة التصحيح فضربت هذه المحاولة وصفتها ولكن التجربة تركت بعض آثارها التى تتمثل بنوع خاص فى الامور التالية :

أولا ــ الشكل التنظيمى :

فالقانون الحالى للاتحاد الاشتراكى بعد أن يقر بالعضوية الواسعة فى القاعدة يرتب هرما متصاعدا من المستويات القيادية قمته اللجنة التنفيذية العليا ، وهذا البناء التنظيمى يتم انتخاب أعضائه من قاعدة ضيقة للغاية هى مندوبو الوحدات الاساسية فى مؤتمرات الاقسام والمراكز والبنادر . ومن المعروف أنه كلما اتسعت قاعدة الانتخاب وقلت درجاته ، كان أكثر ديمقراطية لانه يتعذر عندئذ التأثير فى الناخبين أو توجيه أصواتهم . وتحت شعار اختيار القيادات من أكثر العناصر « التزاما بالخط السياسى » كثيرا ما نقع فى محظور تشجيع انتخاب أكثر العناصر ارتباطا بأصحاب النفوذ ، وعلى أية حال أقلها ايجابية فى العمل السياسى . ويقوم بناء التنظيم على مبدأ خضوع المستوى الادنى للمستوى الاعلى مما يفضى فى النهاية الى تركيز الامور كلها فى يد اللجنة التنفيذية العليا ومن يدور فى فلكها ، كما انه يقرر مبدأ التزام الاقلية بالدفاع عن رأى الاغلبية ، وهذا امر قد يكون ضروريا فى حزب واحد يريد أن يواجه الجماهير دائما برأى موحد فى كل كبيرة وصغيرة فيتيح المناقشة فى داخله ويحظر خروجها الى الناس . ولكن هذا أمر غريب تماما عن تحالف يفترض فيه بالضرورة اختلاف المصالح وتنوع الاراء وما يترتب عليه من ضرورة التعرف على كل تلك الاراء وأخذها فى الاعتبار وفقا لما لكل منها من وزن بين أعضاء التنظيم السياسى .

ثانيا ــ مفهوم الالتزام :

ومن الاثار التى خلفتها مراكز القوى مفهوم التزام عضو الاتحاد الاشتراكى فى كل الامور بما يصدر عن المستويات القيادية . وهذا المفهوم يعنى ــ اذا نشطت تلك المستويات ــ وضع عضو الاتحاد الاشتراكى فى صراع مستمر بين رأيه الخاص والرأى الذى يهبط عليه من أعلى . أما اذا لم تنشط المستويات القيادية « لتنزل التوجيهات » فان الحياة السياسية تختفى تماما من القاعدة التى اما أن تجمد تماما واما أن تتحول الى مكاتب تسجيل للمطالب الفئوية والجزئية التى تطرح بعيدا عن الاطار السياسى العام فتتسم أحيانا بالمغالاة وعدم تقدير ظروف الوطن أو تعبر أحيانا أخرى عن مصالح بعض الفئات ولو كان فيها اضرار بمصالح فئات أخرى من قوى التحالف .

ان الالتزام الاساسى لعضو الاتحاد الاشتراكى هو الالتزام بمواثيق الثورة وبفكرة التحالف وحل المناقضات الاجتماعية حلا سلميا والالتزام بالوحدة الوطنية فى اطار المسيرة نحو التقدم .

أما القضايا الخلافية التى تحتمل الاجتهاد فلا مصادرة للرأى فيها . فاذا ما طرحت قضية على التنظيم كله وبرز

من خلال المناقشات اتجاه تتبناه اغلبية واضحة كان على الجميع احترام هذا الاتجاه وتنفيذه دون أن يتخلى العضو فى سبيل ذلك عن رأيه الخص .

ان عضو الاتحاد الاشتراكى مطالب باسم الديموقراطية أن ينحنى لرأى الاغلبية ، ولكنه غير مطالب ابدا بأن يترك رأيه على غير اقتناع .

ثالثا — العلاقة بالتنظيمات الجماهيرية

وقد سرت فكرة الحزب الواحد لتنال من علاقة الاتحاد الاشتراكى بالتنظيمات الجماهيرية . فقد استقر الحال على القول بأنها تنظيمات مساعدة للاتحاد الاشتراكى ، وقد ترتب على ذلك اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى فى قياداتها ، كما أدى هذا الفهم الى تدخل فى حرية انتخاب تلك القيادات بل والتدخل فى مسيرة تلك التنظيمات بفرض اتجاهات معينة عليها .

ان الاتحاد الاشتراكى لا يمكن أن يغفل التنظيمات الجماهيرية النقابية والتعاونية والشبابية والطلابية والنسائية ... الخ بل ان واجبه هو دعم نموها الطبيعى وازدهار نشاطها والتنسيق بينها واجتذابها سياسيا للعمل معه بوصفه الوعاء الاكبر وليس عن طريق الفرض أو الاكراه .

③ علاقة الاتحاد الاشتراكى بالسلطة

هنا ايضا عرف الاتحاد الاشتراكى بمفهومين كلاهما خاطىء ، المفهوم الاول هو ما اسماه البعض « الاتحاد الاشتراكى جهاز السلطة » أى أن مهمة الاتحاد الاشتراكى شرح وتفسير وتبرير كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات .

والثانى وقد اسماه بعض من روجوا له « الاتحاد الاشتراكى جهاز الشعب » أى أن مهمته هو تجميع رغبات الجماهير والدفاع عنها فى مواجهة الحكومة .

والمفهوم الاول يفرغ التنظيم السياسى من كل محتوى ويحوله فى الواقع الى مجرد جهاز اعلام يروج لنشاط الحكومة ونحن نريد للاتحاد الاشتراكى أن يكون وعاء حيا لفكر الجماهير وحركتها السياسية تهتدى الحكومة بما يتأكد داخله من اتجاهات وتستند اليه فى التوعية بما تنتهى اليه من قرارات ، وتستفيد بما يقدمه لها من انتقادات .

أما المفهوم الثانى فهو يحول التنظيم السياسى عمليا الى حزب معارضة لانه يعنى التصرف كما لو كان بالبلد حزبان احدهما فى الحكم والاخر يعارضه باسم مصالح الجماهير . وتجربتنا تقوم على أن الحكومة يختار أعضاؤها من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، فهى أيضا تعبر عن سلطة تحالف قوى الشعب العامل .

نتائج تركيز السلطة

وفى ظل نفوذ مراكز القوى نمت فكرة أن الاتحاد الاشتراكى ذاته سلطة بل هو السلطة العليا التى تلتزم بقراراتها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ولما كان بنيان الاتحاد الاشتراكى فى ذلك العهد قد انتهى الى تركيز السلطة داخله فى يد اللجنة التنفيذية العليا ، فان هذا التصور للامور قد أدى الى تركيز كل السلطات فى يد المسيطرين على اللجنة التنفيذية العليا يمارسونها دون مسئولية أمام أحد ، وفى نطاق من السرية مستعينين بأجهزة الارهاب .

وحتى بعد تصفية مراكز القوى ظل مفهوم السلطة يؤثر فى بعض قيادات الاتحاد الاشتراكى مما أدخلها فى أحيان كثيرة — وخصوصا على المستوى المحلى — فى مواجهات مع القيادات التنفيذية ، بل ومع أعضاء مجلس الشعب .

حقا ان عراقة السلطة فى مصر وحداثة العهد بالتنظيم السياسى تجعل

للاولى جانبية خاصة ، ولكن القيادات الشعبية يجب أن تجد مكانتها فى ثقة الجماهير بها والتفافها حولها لانها تضع نفسها فى خدمة تلك الجماهير وتتفانى فى تنظيمها وتعبئة جهودها وتوحيد حركتها لما فيه مصلحتها ومصلحة الوطن وليس عن طريق فرض رأيها فى أمور ليست من اختصاصاتها وانما هى من اختصاص مؤسسات أخرى لها وجودها القانونى والدستورى الذى يوازن بينها ويخضعها جميعا للمحاسبة عن المسئوليات التى تتولاها . ويقابل هذا الاتجاه شعور لدى بعض القيادات التنفيذية بالضيق بوجود تمثيل شعبى الى جوارها يحاول أن يعبر عن مصالح الجماهير وترى فى وجوده ونشاطه تدخلا فى أعمالها غير مقبول ، علما بأن الديموقراطية التى ندعو لها تفترض أن يتم عمل كل الاجهزة فى وضح النهار وتحت رقابة الجماهير .

ولا شك أن هذه المفاهيم الخاطئة وما تولد عنها من صراعات قد اضرت بالاتحاد الاشتراكى اكثر مما أفادته ، وصرفته فى أحوال كثيرة عن مهام الحقيقة.